

في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

البنك المركزي يقرر إطلاق نظام التسوية اللحظية بين البنوك المصرية بالعملات الأجنبية في 22 مارس 2021

النظام الجديد يختصر الزمن اللازم لتنفيذ المدفوعات بالعملات الأجنبية بين البنوك
المصرية ويخفض تكلفتها المصرفية

في إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ودعم تطوير
النظم المصرفية المصرية بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية، اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي
المصري خلال جلسته المُنعقدة في 7 مارس 2021 قواعد اشتراك البنوك العاملة في جمهورية مصر
العربية في نظام التسوية اللحظية متعدد العملات والتي تتيح تنفيذ وتسوية أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك
المصرية داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية لحظياً، وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 22
مارس 2021.

وصرح السيد/ رامي أبو النجا – نائب المحافظ بأن إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات؛ من شأنه
تحقيق العديد من المميزات للقطاع المصرفي؛ من أهمها خفض تكلفة أوامر الدفع بالعملة الأجنبية المُتبادلة
بين البنوك المصرية وتقليل الزمن اللازم لتنفيذ وتسوية هذه النوعية من أوامر الدفع، وذلك بما يتوافق مع
كافة المعايير الدولية لنظم الدفع، ويدعم التكامل التقني مع النظم الحديثة المعمول بها في القطاع المصرفي
المصري والمقدمة من البنك المركزي المصري.

و صرحت الاستاذة/ أماني شمس الدين – وكيل أول المحافظ لقطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع، أن نظام
التسوية اللحظية متعدد العملات يعزز من مستوى إشراف البنك المركزي المصري، بالإضافة الى دعم
خطط التكامل التقني بين النظم الحديثة الأخرى التي يقدمها البنك المركزي المصري، مثل نظام الإيداع
والتسويات المركزية للأوراق المالية الحكومية بالعملة الاجنبية ونظام إدارة الضمانات، كما أن خفض التكلفة

من خلال النظام الجديد يشجع البنوك على النظر في تخفيض التعريفات المصرفية للتحويلات بالعملات الأجنبية والمنفذة داخل جمهورية مصر العربية.

وأضاف المهندس/ إيهاب نصر - وكيل المحافظ المساعد لنظم وخدمات الدفع، أن نظام التسوية اللحظية يعد النظام الأهم في منظومة الدفع القومي، حيث تم من خلاله تنفيذ عمليات مالية تزيد قيمتها عن 70 تريليون جنيه مصري خلال 2020، وأن تطوير النظام ليعمل بشكل متعدد العملات ليشتمل تنفيذ المعاملات المتبادلة بين البنوك المصرية بالعملة الأجنبية؛ سيكون من شأنه تسهيل انتقال العملات الأجنبية بين البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بصورة أكثر فعالية عن القنوات التقليدية المستخدمة.

- انتهى -